جامعة يحيى فارس بالمـــــدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبة

الموضوع:

تجربة البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي الواقع و الأفاق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالب:
صابر زهير

تحت إشراف الأستاذ:
بن قيدة مروان

أعضاء لجنة المناقشة

د. برابح محمد.	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
د. بن قيدة مروان	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	مشرفا
د. بن لكحل محمد أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022- 2023

جامعة يحي فارس المـــــدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبة

الموضوع:

تجربة البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي الواقع و الأفاق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالب:
صابر زهير

تحت إشراف الأستاذ:
بن قيدة مروان

أعضاء لجنة المناقشة

د. برابح محمد.	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
د. بن قيدة مروان	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	مشرفا
د. بن لكحل محمد أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022- 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله نحمده حمدا كثير طيبا، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته و الصلاة و السلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وبعد أتوجه بالشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور" مروان بن قيدة" الذي ساعدنا بصدر رحب لإتمام هذا العمل و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة، حيث كان نعم الموجه فنسأل المولى سبحانه و تعالى ان يعظم له الأجر و ينفع بعلمه طلاب العلم مع تمنياتنا له بالمزيد من النجاح و التوفيق.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة يحي فارس المدية على كل ما قدموه لنا من جهد و تعب و معرفة، جعله الله في ميزان حسناتهم و خاصة ادارة القسم، الاساتذة علوطي لمين و الاستاذ بوشنافة ميسوم.

كما نستذكر الرحمة الخالصة للأستاذ الفاضل عمران محمد فقيد الكلية، فاللهم تغمده برحمتك الواسعة واسكنه جنة الفردوس.

الإهـــــــــداء

الحمد لله وكفى و الصلاة السلام على الحبيب المصطفى.

و بعد، الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية و أنا في أخر مسيرتي المهنية، هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى أهدي هذا المجهود المتواضع الى "الوالدين الكريمين " حفظهما الله و أدامهما نورًا لدربي فاللهم بارك في أعمارهم.

الى رجائي و أملي أولاديٌ: محمد فؤاد - يوسف الفاروق- ياسمين- إسلام.
حفظهم الله و رعاهم بفضله الواسع.

والى العائلة الكريمة " صابر " التي ساندتني و لاتزال و أخص بالذكر

أخواتي ، أخوتي و جميع ابناءهم.

الى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل اعترافا و فضلا مني لهم بالجميل.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري و استراتيجية البنوك التجارية لتعزيز الشمول المالي و للوقوف على مستويات الشمول المالي و المصرفي الذي تقدمه البنوك الجزائرية حيث تم استعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و دراسة مكانة الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية المعتمدة، و تم تقسيمها الى ثلاثة فصول، فصلان نظريان و الثالث دراسة حالة.

و خلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي هو القاطرة التي تدفع الشمول المالي الى جانب البنوك التجارية نظرا لوجود علاقة تكاملية بينهم، و أن مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي متوسطة بسبب بطء الوساطة المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي، وعدم إحراز تقدم في الصناعة المصرفية ، وعدم وجود جهود فعالة من قبل بنك الجزائر باستثناء الصيرفة الإسلامية و ذلك لعدم رسم استراتيجية واضحة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الشمول المالي في الجزائر، البنوك التجارية في الجزائر، الشمول المالي في البنوك الجزائري، استراتيجية تعزيز الشمول المالي.

Abstract:
This study aims to assess the reality of financial inclusion in the Algerian banking sector and the strategy of commercial banks to enhance financial inclusion and to stand on the levels of financial and banking inclusion provided by Algerian banks. It was divided into three chapters, two theoretical chapters and the third a case study

The study concluded that the central bank is the locomotive that drives financial inclusion along with commercial banks due to the existence of a complementary relationship between them, and that the contribution of the banking sector in enhancing the degree of financial inclusion is medium due to the slow banking intermediation provided by the banking sector, and the lack of progress in the banking industry, And the absence of effective efforts by the Bank of Algeria, with the exception of Islamic banking, due to the lack of a clear strategy.
Keywords: financial inclusion, financial inclusion in Algeria, commercial banks in Algeria, financial inclusion in Algerian banks, strategy to enhance financial inclusion
Keywords: financial inclusion, financial inclusion in Algeria, commercial banks in Algeria, financial inclusion in Algerian banks, strategy to enhance financial .inclusion

فهرس المحتويات

التفاصيل	الـ
شكر و عرفان	**-**
الإهداء	**-**
المستخلص	**-**
فهرس المحتويات	**-**
قائمة الجداول	**-**
قائمة الأشكال	**-**
المقدمة	**-**
أسباب اختيار الموضوع – اشكالية الدراسة	**أ**
فرضية الدراسة– أهدف الدراسة –أهمية الدراسة– منهج الدراسة	**ب**
حدود البحث– الدراسات السابقة– هيكل الدراسة	**ج-**
الفصل الأول: أساسيات حول الشمول المالي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	**3**
المطلب الأول: نشأة تطور الشمول المالي	**3**
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي	**4**
المطلب الثالث: أهمية و أهداف الشمول المالي	**5**
المبحث الثاني: أبعاد و قياس الشمول المالي	**6**
المطلب الأول: أبعاد مجموعة العشرين G20 عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي	**6**
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي للبنك الدولي(WB)	**8**
المطلب الثالث: أبعاد صندوق النقد العربي (AMF)	**9**
المطلب الرابع: مؤشرات قياس الشمول المالي و المصرفي و تحدياته	**10**
المطلب الخامس: الإطار المتكامل للشمول المالي المصرفي	**12**

خلاصة الفصل الأول	14
الفصل الثاني: الإطار النظري للبنوك المركزية و البنوك التجارية	
تمهيد	16
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبنوك المركزية	17
المطلب الأول الأول: نشأة و تطور البنوك المركزية	17
المطلب الثاني: تعريف البنوك المركزية	18
المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية	19
المطلب الرابع: وظائف البنوك المركزية	20
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية	24
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	24
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أنواع التكنولوجيات المستخدمة فيها	25
المبحث الثالث: أليات و دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي	30
المطلب الأول: وسائل البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي	30
المطلب الثاني: مهام البنوك المركزية و الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي	34
المطلب الثالث: مهام بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي	36
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: مكانة الشمول المالي في البنوك الجزائرية	
تمهيد	47
المبحث الأول: واقع البنوك التجارية الجزائرية	48
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	50
المبحث الثالث: استراتيجية الجزائر في تعزيز الشمول المالي المصرفي	55
المبحث الرابع: تحدي و افاق الشمول المالي للجهاز المصرفي الجزائري	59
خلاصة الفصل الثالث	62
الخاتمة	65
قائمة المراجع	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	أنماط تطبيق التكنولوجيا في البنوك	26
1-2	قائمة البنوك المعتمدة الى غاية 2023/01/05	47
1-3	قائمة المؤسسات المالية المعتمدة الى غاية 2023/01/05	48
1-4	مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011- 2017	49
1-5	الوصول الى خدمات البنية التحية للقطاع المالي المصرفي في الجزائر	51
1-6	عدد أجهزة الصرف الآلي في الجزائر الى غاية مارس 2023	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	هرم الجهاز المصرفي	24
1- 2	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	44
1 - 3	المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	50
1 – 4	نسبة ملكية حساب مصرفي حول العالم لسنة 2021(فوق15 سنة)	52
1 - 5	نسبة استخدام الخدمات المالية مقارنة بين الشرق الأوسط - شمال افريقيا العالم لسنة 2021	53
1 - 6	نسبة استخدام الخدمات المالية في الجزائر مقارنة بالشرق الاوسط- شمال افريقيا لسنة 2021	53
1 - 7	نسبة ملكية الحسابات في الشرق الاوسط شمال افريقيا	54
1 - 8	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمدها بنك الجزائر	56

المقدمة

المقدمة

اصبح الشمول المالي يأخذ حيزا في السياسات المالية للدول خاصة منذ بداية تشجيع البنك الدولي صندوق النقد العربي البنك المركزي الجزائري على تعزيز مفهوم الشمول المالي لهذا خصص يوم 27 أفريل من كل سنة كيوم رمزي للإحياء اليوم العربي للشمول المالي في الدول العربية إيمان منهم للإتاحة الفرصة لجميع أفراد مؤسسات المجتمع للاستفادة من خدمات مالية متنوعة مبتكرة بتكلفة مقبولة إن على مستوى المناطق الحضرية أو على مستوى المناطق الريفية أو الصحراوية مما يعزز جهود التنمية الاقتصادية استقرار النظام المالي المصرفي تفادي اللجوء الى بعض القنوات الوسائل غير الرسمية هذا من خلال تشجيع البنوك المؤسسات غير المصرفية على ابتكار توسيع الخدمات المالية بمساعدة التكنولوجيا المالية الرقمية.

اشكالية الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما الشمول المالي في الجزائر، وماهي ماهي الاستراتيجية المتبعة من قبل البنوك الجزائرية لتعزيزه.

ولتحليل هذه الاشكالية وضعنا الأسئلة التالية :

- ✓ **ما الشمول المالي في الجزائر؟.**
- ✓ **-فيما تتمثل اهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنوك التجارية الجزائرية لدعم الشمول المالي بالجزائر؟.**
- ✓ **-ما هي آفاق دعم الشمول المالي بالجزائر؟.**

فرضيات الدراسة:

تفسير الإشكالية و محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة ثم صياغة الفرضية الأتية:

– تنطلق الدراسة من فرضية أن القطاع المالي المصرفي في الجزائر له القدرة على الوصول الى فئات مختلفة من المجتمع.

– يساهم بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال القواعد التي يتبناها.

– مساهمة البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير تنويع الخدمات المصرفية والتحول ال الخدمات الرقمية.

أهدف الدراسة:

– إبراز أهمية و أهداف الشمول المالي.

– تقييم الجهود المبذولة من طرف الحكومة و بنك الجزائر لترقية الشمول المالي في الجزائر.

– التعرف على واقع الشمول المالي المصرفي في الجزائر.

– توضيح الآليات الإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر و البنوك التجارية لرفع مستوى الشمول المالي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أبعاده و مؤشراته، و تقييم مستوى تطور الشمول المالي في القطاع المالي المصرفي الجزائري و إبراز تحديات و دور بنك الجزائر و البنوك التجارية المعتمدة و تحدياتها و أليات تطوير الخدمات المصرفية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة واقع الشمول المالي وفق مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية الرسمية في الجزائر.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث في الاتي:

- الحدود المكانية: تتمثل بيانات تتعلق بالقطاع المصرفي الجزائري فقمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على تجربة بنك الجزائر.

- الحدود الزمانية: تطرقنا خلال هذه الدراسة الى واقع الشمول المالي المصرفي في الجزائر ابتداء من سنة 2011- 2022.

أسباب اختيار الموضوع: من أهم النقاط التي تدعو لاختيار هذا الموضوع:

- يتماشى مع طبيعة التخصص الدراسي " مالية بنوك"

- محاولة ابراز أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال دراسة تقييم تجربة الجهاز المصرفي الجزائري في تعزيز الشمول المالي.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين الموضوع من نواحي عديدة، قد شكلت لنا أساس الانطلاق في هذه الدراسة، من خلال الاطلاع على بعض الابحاث و الدراسات و المقالات، و سنقتصر على أهمها:

1- **دراسة (محمد طرشي، الساعد رضوان، عبو عمر، 2019)**

تهدف الدراسة الى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر و اقتراح العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل الإصلاحات و التطورات المالية المصرفية التي تشهدها الجزائر.

- المجتمع/العينة: الجزائر

– متغيرات الدراسة: متطلبات الشمول المالي.

– نتائج الدراسة: وجود عدة مؤشرات تكشف مستوى الشمول المالي تتدرج ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية إتاحتها لجميع فئات المجتمع، و غياب استراتيجية وطنية مما قلل مستوى انتشار استعمال الخدمات المالية.

2- **دراسة(بعلي حسني** 2022)

تهدف الدراسة إبراز واقع الشمول المالي في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم، باستخدام اهم المؤشرات الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض سداد المدفوعات، و محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية و المعوقات و التحديات التي تواجه الجزائر.

– المجتمع/العينة: الجزائر

– متغيرات الدراسة: تقييم دور البنوك التجارية في دعم تعزيز الشمول المالي.

– نتائج الدراسة: حققت الجزائر مستويات متوسطة للشمول المالي، التعريف بمختلف المنتجات المالية التي تجلب الزبائن، ضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي.

3- **دراسة** (عبير حاجي 2023)

تهدف الدراسة الى ابراز الدور المهم للبنوك المركزية التجارية في تعزيز الشمول المالي

– نتائج الدراسة: يلعب البنك المركزي البنوك التجارية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي نحو ايصال الخدمات المالية الى كافة الفئات الأماكن.

– المجتمع/العينة: الجزائر

– متغيرات الدراسة: تقييم دور البنك المركزي و البنوك التجارية في دعم تعزيز الشمول المالي.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا تقسيم دراستنا للموضوع إلى فصلين داخل الإطار النظري بعد المقدمة، فصل لدراسة حالة الشمول في البنوك الجزائرية:

* الفصل الأول: تضمن المفاهيم العامة للشمول المالي حيث تمحور في مبحثان هما:

- المبحث الأول: ماهية الشمول المالي
- المبحث الثاني: أبعاد قياس الشمول المالي

* الفصل الثاني: تطرقنا الى الإطار النظري للبنوك المركزية و البنوك التجارية تمحور في ثلاثة مباحث هم:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبنوك المركزية.
- المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية.
- المبحث الثالث: آليات دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.

* الفصل الثالث: يمثل دراسة حالة الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول: أساسيات حول الشمول المالي

تمهيد

أضحى مفهوم الشمول المالي يحتل حيز واضح في السياسات الإقتصادية الدولية و لا عجب أن البنك الدولي مثلا خصص له حيز هام في سياسته، هو ما تفطنت له جل الدول و خاصة البنوك المركزية التي أصبحت تخصص جزء معتبر من سياستها لتعزيز الشمول المالي و المصرفي.

و منذ سنوات قليلة اصبح الشمول المالي في الجزائر يحتل جزء معتبر إن على الصعيد الأكاديمي من خلال بحوث مختلفة تخص الشمول المالي، حيث تمت عدة دراسات تربط بين الشمول المالي التنمية الاقتصادية و البيئة، بعضها ربطها بالاسقرار المالي، و الصيرفة الاسلامية الزكاة، و القطاع المصرفي، و التكنولوجيا الرقمية، وسائل قنوات الدفع الالكتروني، ..الخ

أو على الصعيد المهني من قبل وزارة المالية او البنك المركزي و البنوك التجارية، و مختلف الإجراءات المتخذة على الصعيدين المالي و المصرفي و آليات المتواترة في تعزيز الشمول المالي.

وهو ما سنفسره من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي(الإشتمال المالي)

المطلب الأول: نشأة تطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي(FINANCIAL INCLUSION) لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون ثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.و خلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. و تجدر الإشارة هنا الى ضرورة التفريق بين التخلي الأختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات و الخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، و بين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها او بسبب عدم القدرة على امتلاكها.

وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب و عوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات الخدمات المالية.[1] و هكذا ازداد الأهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، و تمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز تسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية و تمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. و ذلك بلأضافة الى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة مبتكرة بتكلفة منخفضة.

[1]– سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس) فلسطين، 2016، ص38.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الأقتصادية المالية و أعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر و تعزيز الرخاء المشترك.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع و مدفوعات التجزئة المبتكرة.[1]

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي(Financial inclusion)

هناك عدة تعريفات لمفهوم الشمول المالي كلها تصب في تعريف و غاية واحدة.

*تعريف البنك الدولي: "الشمول المالي يعني وصول الأفراد و الشركات الى المنتجات و الخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات المدفوعات الادخار الائتمان التأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة و مستدامة"[2]

*تعريف صندوق النقد العربي: "يعرف الشمول المالي بانه إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية عبر، الحسابات المصرفية و توفير خدمات الدفع و التحويل ، وخدمات التأمين ، و خدمات التمويل و الائتمان[3]".

*تعريف البنك المركزي الجزائري: "إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته أفراده، خاصة المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات الجارية حسابات الادخار، خدمات الدفع و التحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل و الائتمان و ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية عادلة. بالإضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي

[1]– واقع الشمول المالي تحدياته– الأردن الجزائر نموذجا ، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد04، العدد2، 2020، ص143 158.

[2] – موقع البنك الدولي– جناح الشمول المالي– 2022

[3] – استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي– صندوق النقد العربي– رقم100– لسنة 2019.

هذه الخدمات المالية، و تشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض الى القنوات الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة و الإشراف التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية المصرفية[1] .

المطلب الثالث: أهمية و أهداف الشمول المالي

يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط الأتية:

1- الشمول المالي يعزز من الأستقرار المالي و النمو الاقتصادي.

2- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية.

3- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي[2].

أما أهداف الشمول المالي فترى المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء و محدودي الدخل.

و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتم:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات و المنتجات المالية.
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر للرفع من النمو الآقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار و التوسع.
- خفض مستويات الفقر لتحقيق الرخاء و الرفاهية الاجتماعية[1].

[1] - مطبوعة الشمول المالي – بنك الجزائر- ص01 –سنة 2017.

[2]- واقع آفاق الشمول المالي في الدول العربية- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد- ص94.

المبحث الثاني: أبعاد و قياس الشمول المالي.

المطلب الأول: أبعاد مجموعة العشرين G20 عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي

في قمة المكسيك لسنة 2012 تبنت مجموعة العشرين توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا و محليا أقرت مجموعة أساسية من المؤشرات تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية (سهولة الحصول على الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية)، يشتمل كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

- **سهولة الحصول على الخدمات المالية:** تشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد تحليل العوائق المحتملة لفتح استخدام حساب مصرفي مثل(التكلفة القرب من النقاط الخدمات المصرفية، الفروع أجهزة الصراف الآلي)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، من بين مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية:

*عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

*عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.

*حسابات النقود الالكترونية.

*مدى الترابط بين نقاط تقديم.

*النسبة المؤية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

[1] -الشمول المالي في الجزائر -مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية-عمار اوسياف-شافية شاوي-العدد97- سنة 2020-ص123

- **استخدام الخدمات المالية:** تشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، و تحديد مدى استخدامها يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، و من مؤشرات قياسها:

*نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

*نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

*عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.

*عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

*عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

*نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم متواتر.

*نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

*نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

*نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية.

*نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها قروض قائمة[1].

- **جودة الخدمات المالية:**

*المعرفة المالية.

*السلوك المالي.

*متطلبات الشفافية.

*حل النزعات.

*تكاليف استخدام الخدمات المالية. *العوائق الائتمانية[1].

[1]– بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عزالدين، أسس متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد2، ديسمبر2019.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي للبنك الدولي(WB).

- **استخدام الحسابات المصرفية:**

*نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات مثل البنوك، مكاتب البريد، و مؤسسات التمويل الاخرى.

*الغرض من الحسابات، شخصية أو تجارية.

*عدد المعاملات الايداع السحب.

*طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية مثل الصراف الآلي، فروع البنك.

- **الادخار:**

*النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا باذخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك مكاتب البريد غيرها.

*النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسر.

*النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال، في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

*النسبة المؤية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال، في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

- **الأقتراض:**

*النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة رسمية.

[1]– بشار أحمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان اربيل في العلوم الإدارية المالية، أيام 28/27 فيفري 2018.

*النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة الأصدقاء.

- **المدفوعات:**

*النسبة المؤية للبالغين الذين استخدموا حساب لتلقى الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.

*النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو أرسال الأمول الى أفراد الأسرة يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

*النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

- **التأمين:**

*النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

*النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة الغابات أو صيد الأسماك بتأمين أنشطتهم محاصيلهم و مواشيهم ضد الكوارث الطبيعية[1].

المطلب الثالث: أبعاد صندوق النقد العربي(AMF).

***حسابات الأقتراض:** تتمثل في نسبة عدد المقترضين من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية لإنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع الى إجمالي عدد السكان البالغين، تبلغ هذه النسبة 26.6 % في الدول المتقدمة على مستوى العالم 11.2% على المستوى العربي سجلت البحرين أكبر نسبة 25.2 % المغرب بأقل قيمة بحوالي 2 % الجزائر سجلت نسبة ضئيلة بحوالي 5%.

[1] – جلال الدين بن رجب، دراسة حول المؤشر المالي تقدير العلاقة بين الشمول المالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.

***حسابات الإيداع:**

تمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات ادخار بالنسبة لإجمالي السكان البالغين يسجل على مستوى العالمي 14% في حين سجلت ليبيا (على مستوى العربي) أكبر نسبة ب29 % حوالي 13% بالجزائر[1].

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الشمول المالي و المصرفي و تحدياته.

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية على المستوى الكلي يتم استخدامها من زاوية الشمول المالي المصرفي لتشخيص الحالة العامة للقطاع المالي هي[2]:

***مؤشر الوصول المالي: (financial acess indicator)**

يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفدين (العملاء)، ذلك من خلال الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات المنتجات التي ينتجها القطاع المالي.

ويتم التوصل الى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000

شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول الى خدماته ميسرا لأكبر عدد ممكن من السكان.

***مؤشر العمق المالي: (financial depth indicator)**

يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية و في تكوين رصيد من المدخرات في الصرف على متطلبات الاستثمار، و يتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1، كذلك عرض النقود بالمفهوم

[1] – أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980– 2017) باستعمال نموذج (ARDL)، مجلة الاستراتيجية التنمية، المجلد 10، العدد 04، جويلية 2020.

[2] –عبد الحليم عمار غربي،الشمول المالي المصرفي الإسلامي الاقتصاديات العربية نموذجا،منشورات الغربي المجانية، جانفي2021، ص39.

الواسع M_2 الى الناتج المحلي الاجمالي GDP القطاع المالي الشامل ،من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة أشكاله و أنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي.

***مؤشر الاستخدام المالي: (Financial Usage Indicator)**

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال و استخدام الخدمات و المنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي، و ذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية و حجم التمويل المصرفي منسوبا الى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

- **تحديات الشمول المالي:**

مع ان عدة بلدان سارعت الى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مزال ملايين الحسابات خاملة، ما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة لوائح تنظيمية فعالة، يتم الائتمان في أغلب الاحيان الى أناس غير مؤهلين للحصول عليه، ان تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع الى تفاقم عدم الاستقرار المالي و الاقتصادي[1].

أما صندوق النقد العربي فاقترح التحديات الأتية:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الاخيرة

[1]- البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2013، www.World bank.org

فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل التي أهمها في وجود نظم كفؤة للإستعلام الائتماني و رهانات الإقراض لضمان حقوق الدائنين.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية المصرفية العربية و ارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على لصعيد ائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

- غياب تصنيف مالي قانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، و بالتالي يصعب وضع إطار رقابي إشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، و قد أدت هذه العقبات الى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الاصغر تقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو القروض.

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي صناديق الاستثمار، و محدودية أدوات أسواق الدين المحلية بوجه خاص أسواق سندات الصكوك، بما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يوفر موارد قصيرة الاجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة طويلة الأجل للأفراد و الشركات.[1]

المطلب الخامس: الإطار المتكامل للشمول المالي المصرفي.

هناك 3 عناصر تتكامل فيما بينها هي[2]:

***الأستقرار المالي:** Fianacial Stability

- سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة و مستقرة في نظام مالي يتّسم بالشمول الى زيادة استقرار النظام المالي.

1- صندوق النقد العربي، فرص تحديات النفاذ الى الخدمات المالية المصرفية التمويل في الدول العربية، ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية مؤسسات النقد العربي، الكويت، 2012/10//01.

2- عبد الحليم عمار غربي- نحو اطار مفاهيمي للشمول المالي المصرفي الإسلامي- جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض- السعودية- 2020، ص31.

- سوف يؤدي توافر نظام مالي يتّسم بالشمول الى الحّد من مخاطر عدم الأستقرار السياسي الاجتماعي.

- يتمتع أيّ نظام مالي يتّسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي، و هو عنصر أساسي من عناصر الاستقلال المالي.

***النزاهة المالية:** Fiancial Integrity

تُقاس نزاهة و سلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات تدابير فردية من قبل الاقتصادات للحفاظ عليه، و لكن بمجموعة من المعايير الدولية المصمّمة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي وفق المنهج القائم على المخاطر، دون لجوء المؤسسات المالية و المصرفية الى سياسة تجنب المخاطر نتيجة فتح الحسابات و تحويل الأموال.

***حماية المستهلك المالي:** Fiancial Consumer Protection

يتعين ضمان تحقيق الشمول المالي على نحوٍ مسؤول، و ذلك من خلال توفير تدابير فعّالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً. و تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود و البنود و الشروط و معدّلات العائد السّنوي و الغرامات و توضيح الفرق بين أصل التمويل و العائد.

وأظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هئية متكاملة يُعدّ النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري للشمول المالي حيث عرضنا جملة من المفاهيم الأساسية للشمول المالي، من تعريفه، أهميته، أهدافه الى أبعاده و طرق قياسه، و مدى استخدام و الوصول الى الخدمات المالية المصرفية و الإطار المتكامل له،حيث اكدنا ان تعزيز الشمول المالي من الأهداف المهمة التي تسعى إليها الدول المتقدمة قصد تحقيق استقرار مالي من جهة و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبنوك المركزية و البنوك التجارية

تمهيد

يعد الشمول المالي احد أدوات الحكومات لرفع المستوى المعيشي و تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، حيث تلعب البنوك المركزية و البنوك التجارية الدور الفعال فيه، فهناك فئات كبيرة من المجتمع غير قادرة على الوصول الى الخدمات المالية(و هو ما يصطلح عليه بالإقصاء المالي) أو تتجنب التعامل مع المؤسسات المالية أصلا و لهذا السبب سوف نخصص هذا الفصل لتوضيح دور البنوك المركزية و البنوك التجارية في تعزيز مبادرات الشمول المالي و المصرفي و مختلف الياتها مع التركيز على بنك الجزائر كحالة دراسة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبنوك المركزية.

المطلب الأول: نشأة و تطور البنوك المركزية.

كان الدافع من وراء انشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التدخل في النشاط المصرفي وتنظيم ادارة عمليات الإصدار النقدي، التي كانت تتولاها البنوك التجارية سابقا، لذا سميت المصارف المركزية في بداية نشأتها بمصارف الإصدار لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي و تنظيمه بالحدود و الشروط التي تقررها الحكومة ثم اخذت البنوك المركزية تتولى تدريجيا مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهيه بما يتناسب و أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فضلا عن المسؤوليات و المهام الأخرى.

حيث ظهر البنك المركزي بادئ ذي بدء في السويد سنة 1668 و كان يهدف الى تأمين تمويل الدولة مقابل امتياز اصدار النقد، ثم أسست بريطانيا ثاني بنك مركزي سنة 1694 الذي أسس بمرسوم ملكي لأجل تمويل خزانة الملك مقابل حق اصدار النقد كذلك . ومن ثم أسس نابليون بونابرت مصرف فرنسا المركزي في عام 1811 لكن لغايات مختلفة هي مواجهة الركود الذي ساد فرنسا خلال السنوات الثورية وهكذا تتابعت الدول في انشاء بنوكها المركزية لأغراض مختلفة منها بولندا في سنة 1814 ومن ثم النمسا سنة 1816، ثم انشئ بنك بلجيكا الوطني سنة 1851 ومن ثم اليابان سنة 1882.[1]

ومن البنوك التي ظهرت خلال القرن العشرين نجد البنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأميركية سنة 1914، البنك الوطني لسويسرا سنة 1917، البنك اليوناني سنة 1928،

[1]- بان صلاح الصالحي– دور البنك المركزي في مالية الدولة، بغداد، جامعة بغداد، 2012

البنك الاحتياطي الهندي سنة 1935، بنك كندا 1935، البنك المركزي التونسي 1958، بنك المغرب سنة 1959، البنك المركزي الجزائري سنة 1962....، حيث أرتفع عدد البنوك المركزية من 18 بنك سن 1958 الى 51 بنك سنة 1990 ليصبح 126 بنكا سنة 1993 ليصل سنة 2009 الى 173 بنك[1].

المطلب الثاني: تعريف البنوك المركزية

هناك عدة تعريفات للبنوك المركزية ترتكز أساسا من أهميتها وظائفها تبدأ من التسمية العامة للبنك فيطّلق على تسمية نظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الاميركية الى البنك الاحتياطي في الهند، و في الجزائر البنك المركزي سابقا و الذي أصبح يطلق عليه بنك الجزائر.

و اهم هذه التعاريف هي :

*المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود و ترأس النظام المصرفي في كل دولة، لذا فهو يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك البنوك أو بنك الحكومة حيث تكون العودة إليه عند الحاجة إلى سيولة، هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل على التسبيقات الضرورية في إطار القوانين و التشريعات السائدة على هذا الأساس و يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض[2].

[1] – دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة البنك المركزي الأردني، كمال طهير، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي بنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021.

[2] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص11.

*البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، تضمن بوسائل شتى أسس النظام المصرفي، يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النطاقين الاقتصادي و الاجتماعي[1].

ويمكن تلخيص تعريف البنك المركزي على أنه مؤسسة مالية وحيدة على رأس الجهاز المالي للدولة و هي المسؤولة على النظام النقدي و المصرفي و مستشارها في الشؤون النقدية و المالية و المصرفية و هي التي تخلق و تدمر النقود القانونية و تشرف و تراقب جميع البنوك المعتمدة.

المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية.

تنفرد البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن مختلف المؤسسات المالية النقدية الاخرى، كما أن الأهداف التي تسعى لتحقيقها مختلفة عن تلك التي تهدف إليها بقية البنوك و المؤسسات النقدية، و هي :

***اصدار النقود القانونية:**

تحتكر البنوك المركزية في العالم اصدار النقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية تحويل الأصول النقدية الى حقيقية، حيث تنشأ من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لإداء هذه العملية، نظرا لتمتعه بهذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض حيث تعود اليه الحكومة و البنوك الأخرى في نهاية المطاف اذا لم تجد السيولة في مكان اخر، لذلك يقال أنه بنك البنوك و بنك الحكومة(الدولة).

وتدخل عملية إصدار النقود في اطار رؤيته الشاملة للوضع النقدي و تصوره لتطوراته المستقبلية، اذ لابد من الإشارة هنا، الى أن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن

[1] – زينب عوض الله أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص138.

نقود الودائع فهي تتمتع بخصائص تجعلها تلقى القبول العام و لها قوة إبرائية غير محدودة و تمتاز أيضا بالسيولة التامة عكس نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية.

***خصوصية التعامل:**

على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي عموما مع الأفراد حيث أنه يهتم بتنظيم رقابة عمليات البنوك التجارية و من ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة أنه يعتبر بنكا لهذه البنوك و يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك، من هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته، و لا بد من الإشارة هنا الى ان البنك المركزي يتمتع بالسلطة القانونية لاستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها.

***لا يهدف الى تحقيق أرباح:**

يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح، فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس تحقيق الأرباح بل خدمة السياسة الاقتصادية العامة، كما يهدف الى رفع مستوى التوظيف و تحقيق الاستقرار في الاسعار و تحقيق الاستقرار المالي و النقدي في المجتمع من خلال السياسة النقدية.

***رأس الجهاز المصرفي:**

يحتل البنك المركزي الصدارة في قمة الجهاز المصرفي و ذلك لقدرته على إصدار النقود و الرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية و التأثير في قدرتها على

خلق النقود، و هناك علاقة وثيقة بين الحكومات و البنك المركزي، حيث أن هذا الأخير يعد أحد أجهزة الدولة و مستشارها في مسائل السياسة النقدية فهو بنك الدولة[1].

المطلب الرابع: وظائف البنوك المركزية.

مرت وظائف البنوك المركزية بتغيرات عديدة منذ نشأتها حتى الآن لتشمل مهام عديدة تجاوزت إصدار النقود و الإشراف على البنوك التجارية الى وضع السياسة النقدية و الحفاظ على الاستقرار المالي، و يمكن تلخيص وظائف و مهام البنوك المركزية في النقاط الاتية :

- **وظيفة الإصدار:**

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذا لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر استنادا الى هذه الوظيفة ازدادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبرائية غير محدودة، و عندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها.

ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في إصدار البنكنوت كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب و انتقاله خلال التطور في مرحلة المسكوكات الذهبية الى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبح واجبا على البنك المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها للبنك المركزي و مع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار، أي المقابل الحقيقي للنقد

[1] – اوصغير لويزة، مطبوعة محكمة في مقياس اقتصاد بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2018– 2019.

الورقي المصدر في صورة ذهب مع تطور النظام النقدي زيادة الإصدار النقدي الورقي دون أن يقابله ذهب في غطاء الإصدار أصول أخرى أصبحت اليوم بنودا معتادة في أي غطاء للإصدار.

- **بنك الدولة و مستشارها:**

يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة، في وضع تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام هذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاونا وثيقا بينه بين السلطة الحكومية، و يعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار المالي للدولة مصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة و مستشارها في المسائل المالية، اذ انه منذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار الأوراق النقدية، فقد قامت بدور بنك الحكومة و مستشارها المالي، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فانه يحتفظ بحسابات المصالح و المؤسسات الحكومية، بمعنى آخر فان الحكومة تضع أموالها فيه، و لهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة لان ذلك يؤدي الى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في البنوك التجارية.

***البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب و العملات الاجنبية:**

أصبح البنك المركزي في العديد من الدول بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الاجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات لصالح البلد، و منذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطيات البلد من العملات الاجنبية و مراقبة عمليات التحويل الخارجي، حيث ساعدت الموجودات الاجنبية لدى البنوك المركزية من تلافي الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف،

بحيث أصبح البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب و المسكوكات الذهبية و العملات الأجنبية.

***البنك المركزي بنك البنوك.**

يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي عن طريق تقديمه للقروض و التسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي الائتماني، و اعتماد الحكومة بقية البنوك عليه في الاحتفاظ بأرصدتها و احتياطاتها النقدية لديه، و تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين هذه الأطراف بإجراء المقاصة فيما بينهما و تصفية الشيكات المسحوبة على بنك معين مع بقية الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من بنك أو من جهة أخرى، بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر.

***البنك المركزي بنك إدارة الائتمان المصرفي.**

تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي و أنشطة الأجهزة المصرفية، و الدور الذي تؤديه في توفير الأموال و تعبئتها في كل المجالات الاستثمارية و الاقتصادية، و جاء تخويل البنوك المركزية الرقابة على الائتمان بسبب صعوبة قيام البنوك التجارية بتنفيذ السياسات التي يقوم بها البنك المركزي لتقليص أعمالها الائتمانية دون تخصيص مواقع لهذه المؤسسات التي بلغت عملياتها بما يمكنها من إفشال بعض سياسات الائتمان الموضوعة من قبل البنك المركزي كما أن مستلزمات البنك المركزي للقيام بوظيفة المراقبة على الائتمان هو منحه السلطات القانونية الكافية على الفعاليات المعنية، ليس فقط للبنوك التجارية بل للأجهزة المصرفية

المالية الاخرى، و ان يخلق شبكة علاقات واسعة و أنظمة معلومات و اتصالات تؤمن مساندة و تعاون الاجهزة المصرفية الاخرى في تنفيذ سياستها الائتمانية[1].

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

يمكن تعريفها كما يلي :

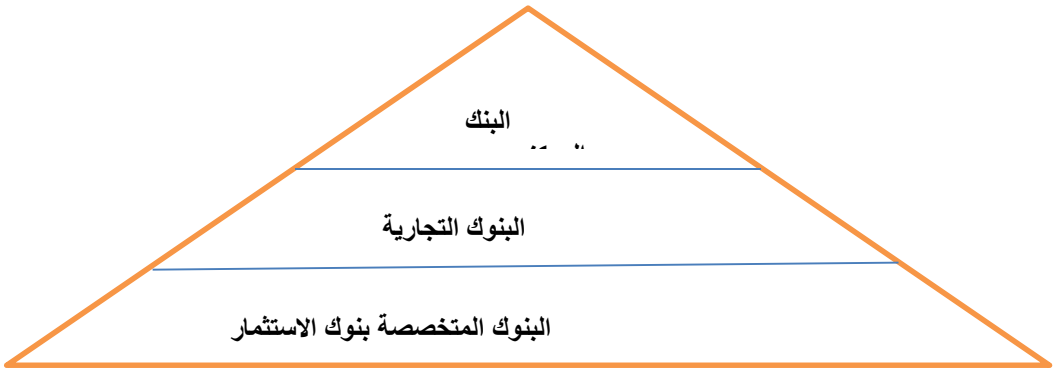
- البنوك التجارية مؤسسات مصرفية موضوعها النقود و العمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و المؤسسات في شكل مدخرات بغرض إقراضها و توظيفها للوحدات ذات العجز المالي في أشكال

[1] – كمال طهير، رسالة ماستر –جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021، ص15.

مختلفة و تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مصرفية تقبل الإيداع و تمنح الائتمان، هدفها ربحي يتحقق من الفرق بين معدلات الدائنة(على القروض)، معدلات الفائدة (على الودائع)[1].

- البنك هو مؤسسة تهتم بشكل أساسي بجمع النقود الفائضة من الأفراد و المؤسسات الحكومية في شكل ودائع و أشكال أخرى، تكون مدينة بهذه المبالغ، و يتم استخدامها في عمليات الخصم و الإقراض و عمليات نقدية و مالية أخرى تسجل هنا دائنة، تتنوع البنوك حسب موضوع نشاطها و الغاية منها، و رغم التوجهات الحديثة نحو عدم التخصص و الاندماج مع البنوك الشاملة، تعمل هذه البنوك ضمن هيكل تنظيمي يرأسه البنك المركزي[2].

شكل رقم 1- هرم الجهاز المصرفي



المصدر: خليل عبد القادر- مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي- ج2- الطبعة2- ديوان المطبوعات

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أنواع التكنولوجيات المستخدمة فيها.

- وظائف البنوك ودورها في الاقتصاد الوطني[3] :

1- **وظائف البنوك** (كل البنوك المكونة للجهاز المصرفي):

[1] - محضرات الأستاذ غزازي عماد- جامعة المدية

[2] - خليل عبد القادر- مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي- ج2- الطبعة2- ديوان المطبوعات الجامعية- 2014.

[3]- الأستاذ خليل عبد القادر- محاضرات مقياس الإصلاحات المالية والبنكية في الجزائر- جامعة المدية- 2020/2019.

نشأت البنوك و تكونت باعتبارها مؤسسات توفير الائتمان، ثم تعددت وظائف البنوك، وأصبحت تشمل: القيام بالتمويل، الخدمات، الاستثمار، وتقسم كما يلي:

- **وظائف نقدية:** تشمل ما يلي:
  - قبول الودائع
  - منح القروض
  - إنشاء (خلق) نقود الودائع
  - إصدار النقود القانونية (البنك المركزي).
- **وظائف تمويلية:** تشمل ما يلي.
  - توفير النقود القانونية، وتنظيم تداولها من طرف البنك المركزي
  - تمويل الاقتصاد الوطني
  - إعادة تمويل البنوك.

2- دور المؤسسات المالية والبنكية في الاقتصاد الوطني:

لهذه المؤسسات دور فعال في تمويل الاقتصاد الوطني، ونوضح ذلك كما يلي :

- تقوم بتسهيل المبادلات، وذلك باستعمال حسابات جارية، وكذا مختلف أنواع الصكوك والأوراق المالية التجارية.
- لها دور مهم في تحويل الادخار إلى استثمار، و على مستوى الأفراد والمؤسسات الحكومة.
- مهمة في التأمينات بمختلف أنواعها.

- يُشكِّلُ بعضها (البنك المركزي والخزينة العمومية)أداتان لتوجيه السياسة النقدية والمالية، وليس مهامها الرئيسية الحصول على ربح.

- تُكوِّنُ حلقة مكملة للتدفقات السلعية، كما تُشكِّلُ دورة نقدية تتظافر فيها الخزينة العمومية والبنك المركزي وبقية البنوك والمؤسسات والأفراد، لإكمال الدورة الاقتصادية.

- تُشكِّلُ المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية التابعة لبنك الجزائر ما يسمى" الجهاز المصرفي".

هناك عدة تكنولوجيات تستخدمها البنوك التجارية نذكر ما يلي[1]:

1- الأجهزة التكنولوجية القديمة:

الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في البنوك نذكر منها: جهاز الكمبيوتر بأشكاله المختلفة أجهزته المحيطة، الهاتف، الفاكس، الهاتف ذو الشاشة، كاميرات المراقبة، المينتال، التلفاز التفاعلي، البطاقات البنكية...

[1]- بروش شايب- دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام في تفعيل أنشطة البنوك التجارية- وحدة بحث تنمية الموارد البشرية- جامعة سطيف2. 2022

و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1- أنماط تطبيق التكنولوجيا في البنوك

الاستعمال	الآلات
الإعلام	مينتال Minitel، الهاتف، الفاكس، الهاتف ذو الشاشة Screenphone الكمبيوتر الصغير غلى الخط Micro Computer On Line الشاشة اللمسية Borne Interactive
التوثيق	- الأقراص المدمجة، الهاتف، المينيتال. - الكمبيوتر الصغير على الخط. الشاشة اللمسية.
التكوين	الكمبيوتر على الخط. الاقراص المدمجة، التلفاز التفاعلي.
التسلية	التلفاز التفاعلي Interactive .الاقراص المدمجة المرئية. الوسائط المتعددة Multimédia الكمبيوتر الصغير على الخط.
الشراء	مينيتال، الهاتف، الهاتف ذو الشاشة. الكمبيوتر الصغير على الخط. الاقراص المدمجة المرئية. الشراء عن بعد(التلفاز التفاعلي). الشاشة اللمسية.
التسيير	مينيتال، الهاتف، الفاكس، الهاتف ذو الشاشة. الكمبيوتر الصغير على الخط.
العمل	مينيتال، الهاتف، الفاكس، الهاتف ذو الشاشة. الكمبيوتر الصغير على الخط.

الاتصال	مينيتال، الهاتف، الفاكس، الهاتف ذو الشاشة. الكمبيوتر على الخط، البريد الإلكتروني Email

المصدر: بروش شايب- دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام في تفعيل أنشطة البنوك التجارية- وحدة بحث تنمية الموارد البشرية- جامعة سطيف2. 2022

و يلاحظ ان جل هذه الوسائل قد انقرضت او في طريق الانقراض نتيجة لموجة التطبيقات الوسائل الحديثة التي اكتسحت الصيرفة البنكية الحالية.

2- التطبيقات التكنولوجية الجديدة :

أصبحت التطبيقات التكنولوجية الحديثة تتغير بشكل اسرع مع ظهور تطبيقات الهاتف المحمول الحالي الذي أعطى أولوية لتقديم خدمات مصرفية حديثة تتنافس فيها البنوك فيما بينها الى جانب وسائل الاتصال المعروفة التي تساهم في تسويق و اشهار البنك كالفايس بوك- تويتر- استغرام – يوتوب- لينك اين...الخ

ويلاحظ أن جل البنوك المعتمدة في الجزائر تحوز على هذه منصات فيها.

*من التطبيقات الحديثة نذكر: البريد و الرسائل الإلكترونية- الهاتف المصرفي- التطبيقات السلكية

المساعد الرقمي المصرفي- التسيير الالكتروني للوثائق المستندات- برامج الهاتف النقال بصفة عامة اصبح لكل بنك تطبيق او أكثر خاص به.

3- البنوك الالكترونية:

أصبحت المصارف والبنوك الالكترونية العمود الفقري للتجارة الالكترونية، فهي تعد بنوك الكترونية افتراضية (تُنشئ مواقع الكترونية خاصة بها) ومعترف بها رسمياً ودولياً. وتكون مثل البنوك العادية ولكنها متخصصة بالتعاملات عبر الإنترنت، تتيح للمستخدمين دفع وتحويل وسحب الأموال

بالإضافة إلى التسوق عبر الانترنت، كما تمكن المستخدمين من ارسال الأموال إلى أي شخص حول العالم يملك حساب في بنك الكتروني، من أشهرها:

بنك سكريل SKRILL BANK – بنك البايزا PAYZA BANK – بنك بايونير PAYONEER BANK بنك النتلر –NETELLERبنك باي بال PAYPAL BANK – بنك بايسيرا PAYSERA المشهور جدا في الجزائر.

الملاحظ ان المشرع الجزائري لم يشر في قانون النقد والقرض إلى اعتماد البنوك الإلكترونية في الجزائر، بل تكلم عن شروط اعتماد البنوك التقليدية فقط فهي اذن ممنوعة قانونيا.

المبحث الثالث: أليات و دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: وسائل البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.

تلعب البنوك المركزية دورا مهما في تحديد الآليات و السياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية و المصرفية، و تمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من خدمات الادخار و الاقتراض و التأمين و تحويل الاموال، و لهذا سوف نتطرق الى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي بصفتها سلطة إشرافيه و رقابية و كمنسق لسياسات القطاع المالي المصرفي و بنك البنوك و مستشار الحكومة في السياسة النقدية[1].

***دور البنوك المركزية كسلطة إشرافيه رقابية.**

يمكن حصر أهم القضايا التي يتعين على البنوك المركزية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي و ذلك في إطار دورها كسلطة إشرافيه و رقابية في خمسة جوانب تشمل ما يلي:[2]

[1] - كمال طهير– دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي– مذكرة ماستر– جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي– ص 28– 2021.

[2]- نفس المصدر.

- مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بالمعاملات المالية النقدية بما في ذلك فتح الحسابات.
- قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال، و على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث لفئات محدودة الدخل.
- التعامل مع مقدمي خدمات الدفع و مصدري النقود الالكترونية، و من غير المؤسسات المصرفية.
- مسائل تحديات توفير الحماية، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة و استخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى.
- الاحتياجات القانونية لنظّم الدفع و التسوية في هذا الشأن.

*** دور البنوك المركزية كمنسق للقطاع المالي المصرفي**

تتمثل الجوانب الأساسية لدور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي كمنسق لسياسات القطاع المالي المصرفي فيما يلي :

- رعاية و توجيه و إعداد استراتيجية الشمول المالي، و تحديدا من خلال جمع البيانات و التحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض(انتشار المؤسسات المالية توفر الخدمات) أو حول جانب الطلب(احتياجات نوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد المؤسسات)، و أظهر تحليل البنك الدولي الذي شمل 65 بلدا سنة 2017، أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الشمول المالي بنسبة 81% خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المصرفي.

– التنسيق مع الهيئات أو الجهات الاشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات و شبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصر حيويا في توسيع انتشار الخدمات المالية الوصول إليها.

– التنسيق مع الهيئات و المؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، و يأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الهيئات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية، حيث تضمنت تعديلات لجنة بازل 3 لسنة 2010، إرشادات للرقابة على المنتجات و الابتكارات من الخدمات المالية المصرفية، و قد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع و التسوية اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة الدفع الصغيرة، كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسيل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسيل الأموال على صعيد الشمول المالي.

*** وضع القواعد و التشريعات المشجعة للشمول المالي**

باعتبار أن البنوك المركزية السلطة النقدية الوحيدة التي يمكن لها أن تضع القوانين و التشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي، و هذا الامتياز يمكنها من زيادة مساحة الشمول المالي من خلال سن لوائح و تشريعات تشجع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول الى مؤسسات خاضعة للتنظيم، و السماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي ودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة، و الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو دون فروع بنكية.

***تشجيع البنوك لتمويل الشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة**

يمكن للبنوك المركزية أن تقوم بإعفاء البنوك التي تمنح قروض و تسهيلات ائتمانية للشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة 10 % ذلك في حدود ما تم منحه منها اعتبارا من العام المقبل لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات و المنشآت،

و يسري التمويل الممنوح لتلك الشركات و المؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات و رأسمالها المدفوع.

***تسهيل الولوج الى الخدمات البنكية و تخفيض سعرها**

وفقا للقوانين التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي البنكي، فإنها تخول لكل شخص الحق في فتح حساب بنكي في دولته، و نظرا لما تتمتع به البنوك المركزية من سلطة الرقابة الإشراف على نشاط البنوك، بادرت العديد منها الى إصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بنكية بالمجان دون دفع مسبق، و الهدف هو توفير خدمة بنكية للجميع، و جذب الفئات المستبعدة الى القنوات الرسمية.

***سرعة حل المنازعات بين مؤسسات الائتمان و عملائها**

يلعب القطاع البنكي دورا هاما في تمويل النشاط العقاري، و إيمانا من البنوك المركزية بمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها فضلا عن الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها، تسعى العديد من البنوك المركزية لتشجيع البنوك التجارية و المؤسسات المالية على تنشيط قطاع التمويل العقاري خاصة لمحدودي و متوسطي الدخل و ذلك بمعدلات فائدة مخفضة(مثلا في الجزائر القرض العقاري معدل الفائدة 1 % في الصيغ الممولة من الدولة)، و لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة و هذا من شأنه زيادة مساحة الشمول المالي.

*** تعزيز ممارسة الشفافية**

تحرص البنوك المركزية على تطبيق توصيات الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الحوكمة المصرفية و من هذه التوصيات تعزيز ممارسات الشفافية داخل البنوك المؤسسات المالية حتى تصبح ثقافة لدى هذه الأخيرة، و هذا يؤدي بدوره الى تحسين الخدمات البنكية المقدمة.

*** توفير قواعد بيانات شاملة**

يتعين على البنوك المركزية العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، و إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد و الشركات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة و اتخاذ ما يجب من الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات العملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية و حماية حقوق كل منهم.

***نشر الثقافة المالية**

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف و التوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي، و تطوير هذه الاستراتيجية من قبل البنوك المركزية الى جانب القطاع الخاص و الأطراف ذات العلاقة، و ذلك لتعزيز الوعي و المعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك مثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الشباب و النساء، و يهدف التثقيف المالي الى ايجاد نظام مالي متكامل و الوصول الى مجتمع مثقف ماليا و يعمل على تعزيز و تطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، و يمتلك مهارات تمكنه من فهم و استيعاب المنتجات و الخدمات المالية حيث يساعد ذلك المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية بأدنى درجات المخاطر[1].

***تطبيق المبادئ المبتكرة للشمول المالي**

[1]- بنك الجزائر، 2021- ص5.

ازداد الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية بالشمول المالي و ايجاد معايير دولية يمكن اتباعها من قبل الدول لتعزيز الشمول المالي، حيث قامت مجموعة العشرين (G20) سنة 2010بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، و التي تعتبر من بين الآليات التي يساهم تطبيقها في نشر تعزيز الشمول المالي في الدول العربية و التي نوضحها فيما يلي[1]:

- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.
- **التنوع:** تبني سياسات طرق لتحفيز التنافس في السوق، و تقديم خدمات مالية متنوعة.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية و المؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ الى الخدمات المالية، و يتضمن تحسين البنية التحتية.
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجهات حكومية واضحة و مشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية و العملاء.
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي و المعرفة المالية للعملاء.
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات و تنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
- **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية لقياس النفاذ الى الخدمات المالية.
- **النسبية:** التوازن بين التوسع في الخدمات المالية و المخاطر.

[1]- فلاق صليحة– حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي– المجلد07– العدد 04 ديسمبر 2019، ص 11.

- **الإطار المرجعي:** الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية و كذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، و وجود إرشادات و تعليمات للعمل المالي الإلكتروني.

المطلب الثاني: دور البنوك المركزية و الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي.

تؤدي المصارف المركزية و الجهات الرقابية مثل أسواق المال دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي، و ذلك من خلال[1] :

- وضع قواعد و تشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، و تذليل العقبات من جانبي العرض و الطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية و إخضاعها لرقابة و إشراف الجهات الرقابية.
- العمل على تشجيع و انشاء و تطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة أطياف المجتمع.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام الائتماني و تطوير نظم الدفع و التسوية و الوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على التوعية و نشر الثقافة المالية، و خاصة بين فئة الشباب.

وفي ذات السياق، أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات و الهيئات الرقابية و وكالات التنمية على مستوى العالم، اذ تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق مجموعة من

[1] – العربي نعيمة– قديد فوزية، الهندسة المالية للبنوك المؤسسات المالية كدعامة لتعزيز الشمول المالي، أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة أحمد دراية– أدرار، 25/24 ماي2021، الجزء الثالث، ص 184.

أهداف التنمية المستدامة، كما التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم و أكدت من جديد التزامها بتطبيق مجموعة من المبادئ، يمكن توضيح ذلك كما يلي :

منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، و قام أكثر من 30 بلدا(تقرير البنك الدولي للشمول المالي يشير 60 دولة– تحديث مارس 2022) بإطلاق أو اعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن، حيث وفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي و بيئة تنظيمية و سياسية مواتية، شجعت المنافسة التي تسمح للبنوك و المؤسسات غير المصرفية بالابتكار و توسيع الوصول الى الخدمات المالية، و مع ذلك وجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات لوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.

و من جهة أخرى، ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، لا سيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم و الشركات الصغيرة بتكلفة مخاطر منخفضة، فمثلا الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب من أي وقت مضى، و رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات و الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة و توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية، و زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية، و مع تسريع البلدان للجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها يشمل هذا :

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية توصيلها الى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و الطبقة ضعيفة الدخل.

- زيادة ثقافة المواطنين و قدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات و المنتجات المالية.
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، و أن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة و سهلة.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة ذات صلة، و مصممة حسب احتياجات المستهلك.
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، و تكييف و تهيئة السلطات التنظيمية و الرقابية ذات الصلة، من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف على الصعيد العالمي.

المطلب الثالث: مهام بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي.

المحة التاريخية[1] :

أنشاء بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقا) بموجب القانون رقم 62- 144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي، ثم أعقبتها تعديلات كثيرة خلال سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، ومع ذلك فأن إصلاح النظام المالي الجزائري سواء في طريقة إدارته أو في خصائصه أصبح أمرًا ضروريًا.

يمثل القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري، و بذلك استعاد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، و في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية.

[1] - موقع بنك الجزائر- 2023

و لقد أثبت هذه التطورات أنها لم تواكب بشكل جيد السياق الاجتماعي و الاقتصادي الجديد الذي اتسم بإصلاحات عميقة.

وقد أعاد القانون رقم 90- 10 المؤرخ 14 أفريل 1990، المعدل و المكمل الخاص بالنقد والقرض، تعريف النظام المصرفي الجزائري تعريفا كاملا.

ثم جاء الأمر رقم 03- 11 المؤرخ 26 اوت 2003 الخاص بالنقد والقرض، و الذي ألغى القانون رقم 90- 10 المؤرخ 14 أفريل 1990، ثم الأمر رقم 10- 04 المؤرخ 26 اوت 2010 الذي عدل و تمم الأمر رقم 03- 11 المؤرخ 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

وهكذا منح القانون استقلالية واسعة، و عضوية وظيفية، للبنك المركزي، الذي يسمى الآن **بنك الجزائر** الذي أصبح يشرف على توجيه، و إدارة و مراقبة البنك، على التوالي، المحافظ ومجلس الإدارة الذي يرأسه المحافظ مراقبان، يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة نواب للمحافظ وثلاثة من كبار المسؤولين معّينين على أساس خبراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

و يعين المحافظ بموجب مرسوم رئاسي، كما يتم تعيين نواب المحافظ الثلاثة بموجب نفس الشروط. و يعين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين بمرسوم تنفيذي.

ويعين المراقبان بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية.

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات التقليدية المعترف بها لهيئة من هذا النوع.

العنوان الحالي لبنك الجزائر هو: 38 شارع فرانكلن روزفلت، سيدي امحمد الجزائر العاصمة.

تنظيم و مهام بنك الجزائر

***تنظيم البنك**

لدى البنك الجزائري ما يقرب من 3400 موظف يعملون على تحقيق أهدافه.

ومن أجل القيام بمهامه، فهو مؤطر على المستوى المركزي في مديريات عامة تتكفل بإدارة الدراسات والتفتيش والأنشطة المصرفية، و يتكون تنظيم بنك الجزائر أيضًا من مديريتين عامتين يختصان بجوانب محددة تتعلق بإصدار الأوراق النقدية والتكوين المصرفي.

لبنك الجزائر شبكة مكونة من 49 وكالة و فرعًا، تضمن له تواجدا فعلي في كل ولاية من ولايات الوطن و التنسيق بين الوكالات و الفروع تتولاه ثلاث مديريات إقليمية تقع في مدن الجزائر العاصمة وهران و عنابة.

تم تنفيذ برنامج واسع لتحديث المعدات وأساليب العمل بالإضافة إلى برامج التكوين بغية ضمان وجعل النظام المصرفي بشكل عام يلبي متطلبات السياق الجديد على الصعيدين الوطني والدولي.

و بموجب أحكام قانون النقد والقرض، يدير بنك الجزائر مجلس إدارة، يعين أعضاء مجلس الإدارة بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والنقدية.

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال، أي أنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه الأمر رقم 03- 11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، و يعتبر تجارا مع أطراف أخرى.

يتولى رئاسة بنك الجزائر المحافظ، ويساعده ثلاثة نواب، مجلس إدارة مسؤول عن التداول في جميع الأمور المتعلقة بالتسيير والإدارة.

يشرف على مراقبة تسيير بنك الجزائر هيئة الرقابة التي تتألف من مراقبين.

***مهام بنك الجزائر**

تتمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، فضلاً عن الاستقرار النقدي والمالي، من خلال طبع و سحب العملة الوطنية و القرض والصرف لدى البنوك المعتمدة، لتتماشى مع أفضل الظروف المواتية للتطور المنظم للاقتصاد الوطني.

1-**الإشراف المصرفي:** يضع بنك الجزائر الشروط العامة التي يجوز بموجبها السماح للبنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية بالتأسيس و العمل في الجزائر، و يحدد الشروط التي يجوز بموجبها تعديل هذا الإذن أو سحبه.

و يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك الامتثال لها في جميع الأوقات.

2- **الاستقرار النقدي:** تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية. ويكون مسؤول عن تنظيم و تداول الأموال، و توجيه ومراقبة و توزيع القروض بجميع الطرق المناسبة، و تنظيم السيولة، و ضمان الإدارة السليمة للالتزامات المالية تجاه البلدان الأجنبية، و تنظيم سوق النقد الأجنبي، و ضمان أمن النظام المصرفي وصلابته.

3- **أنظمة الدفع:** يرصد بنك الجزائر أنظمة الدفع ويكفل حسن أدائها وكفاءتها وأمنها. ويتم سن القواعد المطبقة على نظم الدفع من خلال أنظمة مجلس النقد و القرض.

4- **تنظيم سوق الصرف:** ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي اعتمدها مجلس النقد و القرض، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية للجزائر.

5- **إصدار النقد:** تفوض الدولة حصريا إلى بنك الجزائر امتياز إصدار العملة الائتمانية، أي الأوراق النقدية و القطع المعدنية. يحدد بنك الجزائر العلامات المعترف بها للأوراق النقدية أو القطع المعدنية ويحدد إجراءات مراقبة صنعها و تداولها و إتلافها.

الهيئات التنظيمية الاشرافية

لبنك الجزائر جهازان يمكّنانه من القيام بجميع المهام التي تقع في نطاق صلاحياته، و لا سيما مهمة المنظم و المشرف على البنوك و المؤسسات المالية في السوق.

و لهذا الغرض، يكون للبنك هيئة تداولية تسمى مجلس النقد والقرض، لها صفة السلطة النقدية التي تحدد الأهداف النقدية، تحدد شروط الموافقة و إنشاء البنوك و المؤسسات المالية، و سن الأنظمة المتعلقة بالمعايير و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، و يتم نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.

و يتألف مجلس النقد والقرض من المحافظ هو الرئيس، و أعضاء مجلس الإدارة، وشخصيتين، يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والمالية.

مهام مجلس النقد القرض.

أنشأ الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض عضوا للمداولة يدعى مجلس النقد والقرض الذي يتمتع بالسلطة النقدية و يحدد الأهداف النقدية، يضع شروط الاعتماد وإنشاء البنوك و المؤسسات المالية، و سن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، و نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.

يتكون مجلس النقد و القرض من محافظ بنك الجزائر بصفته رئيس مجلس النقد والقرض، و أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصيتين يختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية. هتان الأخيرتان يعينان كعضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

ولدى بنك الجزائر أيضًا هيئة تسمى اللجنة المصرفية، وهي السلطة المسؤولة عن مراقبة امتثال البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية و معاقبة مخالفاتها.

يرأس اللجنة المصرفية محافظ بنك الجزائر.

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم لخبراتهم في الأعمال المصرفية و المالية و المحاسبية، و قاضيان منتدبان أحدهما من المحكمة العليا و الآخر من مجلس الدولة، و ممثل عن مجلس المحاسبة، و ممثل عن وزارة المالية يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، و تتاح للجنة المصرفية أمانة عامة يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر سلطاتها وتنظيمها وإجراءاتها التنفيذية.

المساءلة: يرفع بنك الجزائر تقاريره إلى رئيس الجمهورية في غضون ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية، يحيل محافظ بنك الجزائر إلى رئيس الجمهورية الميزانية العامة و بيانات الدخل بالإضافة إلى تقرير يوضح عمليات و أنشطة بنك الجزائر، و بعد هذه الأشهر الثلاثة، تنشر الوثائق في الجريدة الرسمية.

يرسل المحافظ، بشكل دوري، إلى رئيس الجمهورية، مع مراسلة إلى مجلس النقد و القرض و إلى اللجنة المصرفية، تقريرًا عن الرقابة المصرفية.

مهام اللجنة المصرفية

أسس الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض هيئة تدعى اللجنة المصرفية تتكلف بمراقبة مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها و المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها.

يرأس اللجنة المصرفية محافظ بنك الجزائر وتتكون من ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي، و قاضيين منتدبان من المحكمة العليا، ومجلس الدولة، ممثل مجلس المحاسبة وممثل من وزارة المالية.

يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة خمسة سنوات كما تزود اللجنة بأمانة عامة بناء على اقتراح منها، حيث يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياتها وكيفيات تنظيمها وعملها.

يرفع المحافظ سنويًا إلى رئيس الجمهورية، مع مراسلة الى الوزير الأول، تقريرًا عن إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي، وتقريرًا عن إدارة الدين الخارجي.

و يقدم بنك الجزائر تقاريره للمواطنين، كما ينشر بنك الجزائر ويعرض خلال نقاشه في المجلس الشعبي الوطني تقريرا سنويا يشرح التطورات المالية والنقدية للبلاد، و توقيف وضعية الحسابات في نهاية كل شهر، و ينشرها في الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليها من وزير المالية.

حكومة بنك الجزائر :

1- المحافظ: عين السيد صلاح الدين طالب محافظا لبنك الجزائر بموجب مرسوم رئاسي بتاريخ 22 شوال 1443 الموافق 23 ماي 2022.

2- نائب المحافظ: عين السيد معتصم بوضياف نائبا لمحافظ بنك الجزائر بموجب مرسوم رئاسي بتاريخ 18 ربيع الثاني 1441 الموافق 15 ديسمبر 2019.

أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر: معتصم بوضياف- عبد الكريم بوزراد- كمال مراغني- أشرف أمين بن حسين.

الإطار التشريعي و التنظيمي.

- قانون النقد والقرض: قانون النقد والقرض هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته و عملياته، ينظم القانون تكوين و صلاحيات مجلس النقد و القرض و يحدد مهام و صلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.

- يصدر بنك الجزائر إطارا تنظيميا وتشريعا ينظم النشاط المصرفي و العمليات المالية و هي الأنظمة(تصدر في الجريدة الرسمية) و التعليمات و المذكرات و المبادئ التوجيهية(و جميعها موجودة على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر).

و يلاحظ أن الحكومة الجزائرية قد تفطنت أخيرا لمراجعة قانون النقد الصرف قصد تقليل وزن السوق الموازية بصفة خاصة.

1: الأنظمة LES REGLEMENTS

وهو أعلى قانون يصدر عن بنك الجزائر يختص بالجوانب الأتية :

أدوات السياسة النقدية، الاستقرار المالي، إصدار و تداول الأوراق النقدية، أمن أنظمة الدفع، إنشاء و إصدار تداول القطع النقدية المعدنية، أنظمة أخرى.

أنظمة الدفع: أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ،الدفع المستعجل، نظام الجزائر للمقاصة بين المصارف، الأوراق النقدية المسحوبة من التداول.

تنظيم الصرف، تنظيم تسيير السوق النقدية، تنظيم تسيير سوق الصرف ما بين البنوك، الرقابة الداخلية ومكافحة تبييض الاموال، شروط تأسيس إنشاء البنوك المؤسسات المالية، الحد الادنى لرأس المال، **الشمول المالي**، الصيرفة الإسلامية، القطع النقدية المسحوبة من التداول، القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، القواعد المحاسبية، التصريحات الإحصائية لدى البنوك و المؤسسات المالية، مركزية المخاطر، المبالغ غير المدفوعة، الميزانيات الشيكات بدون رصيد، المعايير الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

و يلاحظ انه لم يصدر تنظيم واحد يخص الشمول المالي الى غاية ماي 2023.

2: التعليمات LES INSTRUCTIONS

يوجد تعليمة وحيدة تخص الشمول المالي هي التعليمة رقم 03-2012 المؤرخة في 2012/12/26 تخص الحق في فتح حساب بنكي و التي دخلت حيز التنفيذ بداية من 2013/01/02.

3: مذكرات البنوك LES NOTES AUX BANQUES

لقد وجدنا مذكراتنا فقط تخص الشمول المالي في الموقع هما :

- المذكرة رقم 2018/01 بتاريخ: 2018/02/14 تخص تعزيز الشمول المالي
- المذكرة رقم 2018/02 بتاريخ: 2018/06/19 تخص التدابير التكميلية المتعلقة بالشمول المالي لحسابات العملة الصعبة للخواص.

4- المبادئ التوجيهية LES LIGNES DIRECTRICES

لم نعثر على أي مبدأ توجيهي يخص الشمول المالي.

الشكل رقم 2- 1 - الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر



خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل للمفاهيم الأساسية للبنوك المركزية و البنوك التجارية لما لها من الدور الفعال في تعزيز الشمول المالي و قد حاولنا الإحاطة بمفهوم البنوك المركزية و التجارية منذ نشأتها التاريخية و مختلف تعاريفها و خصائصها و وظائف البنوك المركزية القديمة و الحديثة، ثم شرحنا آليات البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي و دورها مع الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي ثم عرضنا أليات و دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي المصرفي.

الفصل الثالث: مكانة الشمول المالي في البنوك الجزائرية

تمهيد

سوف نخصص هذا الفصل كدراسية حالة لبنك الجزائر و البنوك التجارية المعتمدة لمعرفة مكانة الشمول المالي في المنظومة النقدية للدولة، و كما هو معروف للإحراز معدلات متقدمة للشمول المالي يجب ان تتوفر استراتيجية فعالة من قبل بنك الجزائر حيث عكف هذا الأخير بطرح عدة مناشير تحث تعزيز الشمول المالي

و لهذا سوف نشخص واقع الشمول المالي في الجزائر و مدى وصول الخدمات المالية للمواطن كما نشخص

استراتيجية البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي و أهم مؤشرات قياسه، ثم نتطرق الى تحديات الشمول المالي في الجهاز المصرفي الجزائري من الجانب الكلي أي على مستوى الدولة و من جانب بنك الجزائر و أخيرا على مستوى البنوك التجارية.

المبحث الأول: واقع البنوك التجارية الجزائرية

حدد المقرر الصادر عن بنك الجزائر رقم 23-01 المؤرخ في 2023/01/05 قائمة البنوك و المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر (الصادر في الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2023) و هم 20 بنك فيها 7 بنوك جزائرية عمومية و 6 بنوك مشتركة و 7 خاصة حسب الجدول رقم1- 2 التالي :

LISTE DES BANQUES AGREES	الملكية	قائمة البنوك المعتمدة
Banque extérieure d'Algérie	عمومي	بنك الجزائر الخارجي
Banque nationale d'Algérie	عمومي	البنك الوطني الجزائري
Crédit populaire d'Algérie	عمومي	القرض الشعبي الجزائري
Banque de développement local	عمومي	بنك التنمية المحلية
Banque de L'agriculture et du développement	عمومي	بنك الفلاحة التنمية الريفية
Caisse nationale d'épargne et de prévoyance	عمومي	الصندوق الوطني للتوفير
Banque Al Baraka d'Algérie	جزائري-	بنك البركة الجزائري
Citibank N.A Algeria (Succursale de Banque)	أمريكي	سيتي بنك- الجزائر (فرع
Arab Banking Corporation- Algeria	جزائري-	المؤسسة العربية المصرفية –
Natixis- Algérie	فرنسي	نتيكسيس – الجزائر
Société Générale- Algérie	فرنسي	سوسيتي جينرال – الجزائر
Arab Bank PLC- Algeria (Succursale de	جزائري-	البنك العربي – الجزائر (فرع بنك
BNP Paribas Al- Djazair	فرنسي	بي.ن.بي باريباس –
Trust Bank- Algeria	جزائري-	ترست بنك – الجزائر
The Housing Bank For Trade And Finance-	جزائري-	بنك الإسكان للتجارة التمويل –
Gulf Bank Algérie	جزائري-	بنك الخليج – الجزائر
Fransabank Al- Djazair	فرنسي	فرنسا بنك – الجزائر
H.S.B.C- Algeria (Succursale de Banque)	بريطاني	إتش.إس.بي.سي – الجزائر (فرع
Al Salam Bank- Algeria	البحرين	مصرف السلام – الجزائر
Banque nationale de L'habitat	عمومي	البنك الوطني للإسكان

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2023، ص35.

اما المؤسسات المالية المعتمدة فهي 8 مؤسسات جاءت في الجدول رقم **1-** **3** الاتي :

LISTE DES ETABLISSEMENTS FINANCIERS AGREES	**قائمة المؤسسات المالية المعتمدة**
Société de refinancement hypothécaire	شركة إعادة التمويل الرهني
Société financiére d'investissement,de participation et de	الشركة المالية للإستثمار المساهمة التوظيف
Arab Leasing Corporation	الشركة العربية للإيجار المالي
Maghreb Leasing Algérie	المغاربية للإيجار المالي- الجزائر
Caisse Nationale de Mutualité Agricole (Etablissement financier)	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
Société Nationale de Leasing - SPA	الشركة الوطنية للإيجار المالي(شركة ذات
Ijar Leasing Algérie - SPA	إيجار ليزينغ الجزائر (شركة ذات أسهم)
El Djazair Ijar - SPA	الجزائر إيجار (شركة ذات أسهم)

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2023، ص35.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائري.

الجزائر و وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، فيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011- 2014- 2017 فهي تظهر في الجدول رقم **1- 4**.[1]

السنوات	2011	2014	2017
ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية	%33	%50	%43
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%2	%3
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقى الأجور	-	%16	%8
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	-	-	%8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3
ملكية الاقتراض من العائلة أو الاصدقاء	%25	%13	%19
ادخار الأموال خلال السنة الماضية	-	%45	%39
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	%89	%66

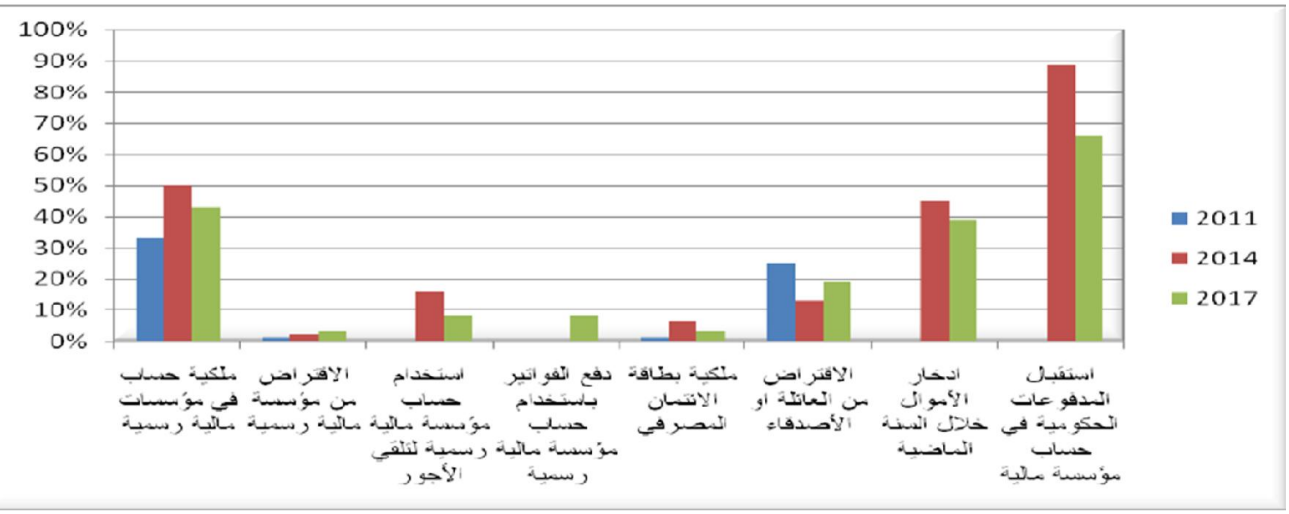
المصدر: بوطلاعة محمد- ساعد بخوش حسينة- بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي تحدياته، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد 04 العدد 2 السنة 2020، الصفحة151.

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات(2011- 2014- 2017)، كما تشير المعطيات الى أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك و مؤسسات البريد ذات مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة 2011، 50% سنة 2014، فيما كان 43% سنة 2017، بينما لا تزال نسبة الاقتراض في مؤسسة المالية في الجزائر منخفضة جدا حيث لم تتعد 3% سنة 2017، أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقى الأجور هو في مستوى عالي قدر ب 16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2017، أين تراجع الى 8%، كما أن هناك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي و ملكية بطاقة الائتمان، حيث تم دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات

[1] - بوطلاعة محمد- ساعد بخوش حسينة- بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي تحدياته، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد 04 العدد 2 السنة -2020.ص151.

المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017، ما يقارب 3% و هي لم تتطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1% سنة 2011.

الشكل رقم3- 1: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر(أكبر من 15 سنة)



المصدر: نفس المصدر السابق.

و هناك مؤشر الوصول المالي المصرفي الذي يقيس مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين، من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع الى كل الخدمات و المنتجات التي ينتجها القطاع المالي، و يتم التوصل الى ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات الجزئية كعدد الفروع المصرفية مثلا أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول الى خدماته ميسرا لأكبر عدد ممكن من السكان.

الجدول رقم **1-5:** الوصول الى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي في الجزائر[1].

المؤشرات	201	201	201	201	2
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8.3	8.5	9.1	9.5	9
اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية النشطة	-	137	144	144	1
اجمالي وكالات البنوك المؤسسات المالية	1664 فرع نهاية 2020				
عدد سكان الجزائر سنة 2020	44.227.000 مواطن (منهم 30.721.000 بالغ)				
عدد البنوك المؤسسات المالية لسنة 2021	28 (20 بنك تجاري 8 مؤسسات مالية)				
اجمالي محطات الدفع الإلكتروني النشطة	33945 محطة لسنة 2020				
مقدمي الخدمات المالية عبر الويب	71 تاجر منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك لسنة				
اجمالي البطاقات البنكية(تصدرها البنوك)	2.160.417 بطاقة بنكية CIB لسنة 2020				
عدد وكالات شبكة البنوك المؤسسات المالية لكل	5.2 فرع (المعيار العالمي هو 20 وكالة لكل 100.000)				

تظهر بيانات الجدول السابق أن نسبة انتشار وكالات البنوك و المؤسسات المالية تصل الى 1/5 فروع مصرفية لكل مائة ألف نسمة من سكان الجزائر، أي أقل من المتوسط للدول النامية البالغ نحو 10 فروع لكل مائة ألف نسمة[2].

و تسوء هذه المقارنة أكثر اذ نظرنا لانتشار الفروع الى المساحة الجغرافية، حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة، في شمال البلاد، بينما تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني[3].

أما بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي فقد شهدت تطور ملحوظ في الجزائر، بحوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة، إلا أنها دون المستوى المطلوب، مقارنة بالمتوسط في الدول العربية البالغ 32.9 جهاز لكل مائة ألف نسمة، و دون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهاز لكل مائة ألف نسمة.

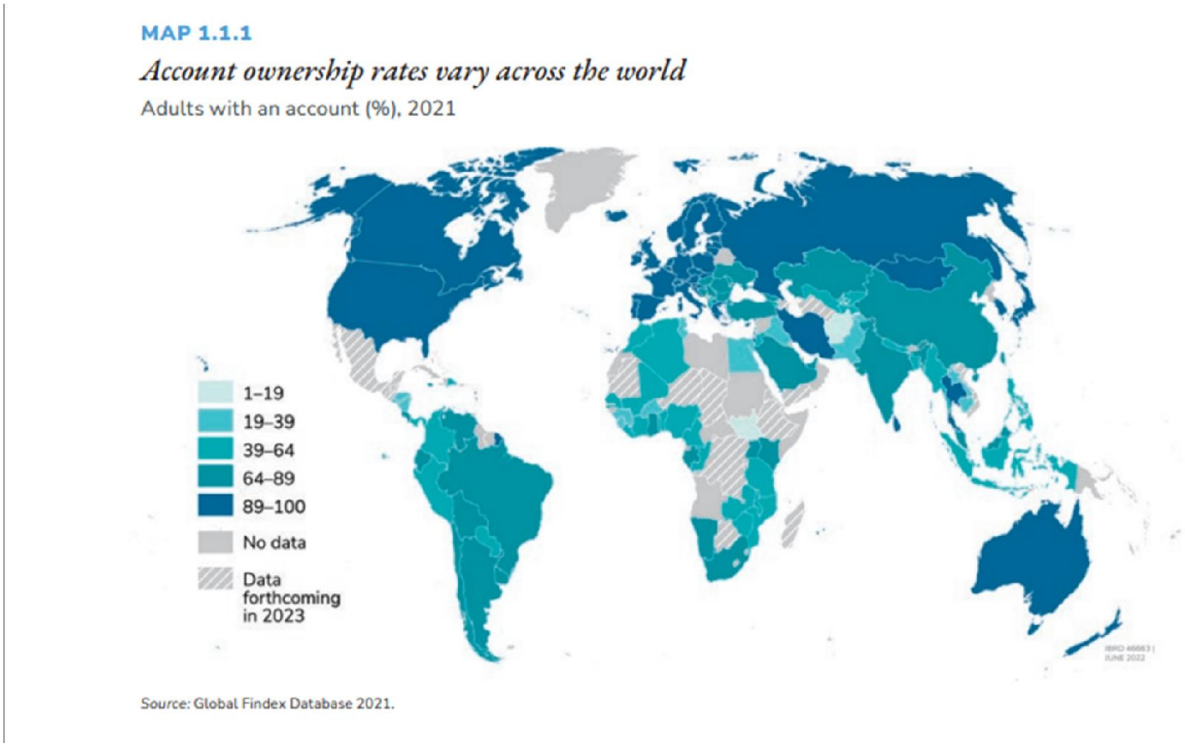
[1] – رشيد نعيمي عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، المجلد 05 العدد 02 – سنة 2021 ص 237.

[2] - بنك الجزائر، 2017، ص 69.

[3] - صندوق النقد العربي- 2019، الصفحة 201.

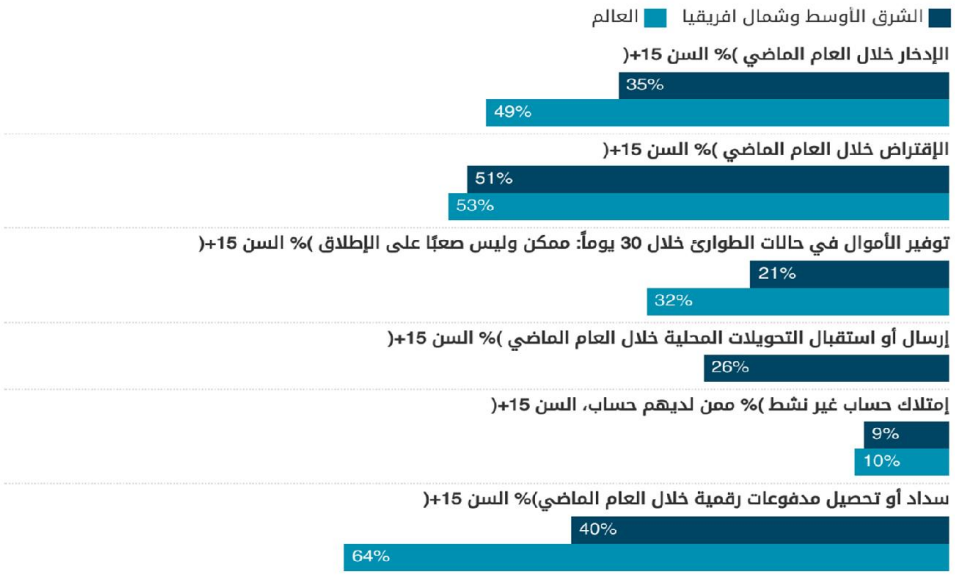
أما أحدث احصائيات فتشير قاعدة بيانات الشمول المالي في موقع البنك الدولي (الشكل رقم 04) أن الجزائر تقع ضمن الدول المتوسطة للشمول المالي (بين 39%- 64%).

الشكل رقم 4- 1- نسبة ملكية حساب مصرفي حول العالم لسنة 2021 (فوق 15 سنة).



أما بالنسبة لاستخدام الخدمات المالية تصنف الجزائر مع مجموعة الشرق الاوسط شمال افريقيا فجاءت متوسطة الى فوق المتوسط كما يوضحه الشكلان الآتيان:

الشكل رقم 5- 1 نسبة استخدام الخدمات المالية مقارنة بين الشرق الاوسط - شمال أفريقيا و العالم لسنة 2021.



استخدام الخدمات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2021 - المؤشر العالمي للشمول المالي

رسم: بوابة الشمول المالي للتنمية

الشكل رقم 6- 1 نسبة استخدام الخدمات المالية في الجزائر مقارنة بالشرق الاوسط شمال أفريقيا لسنة 2021

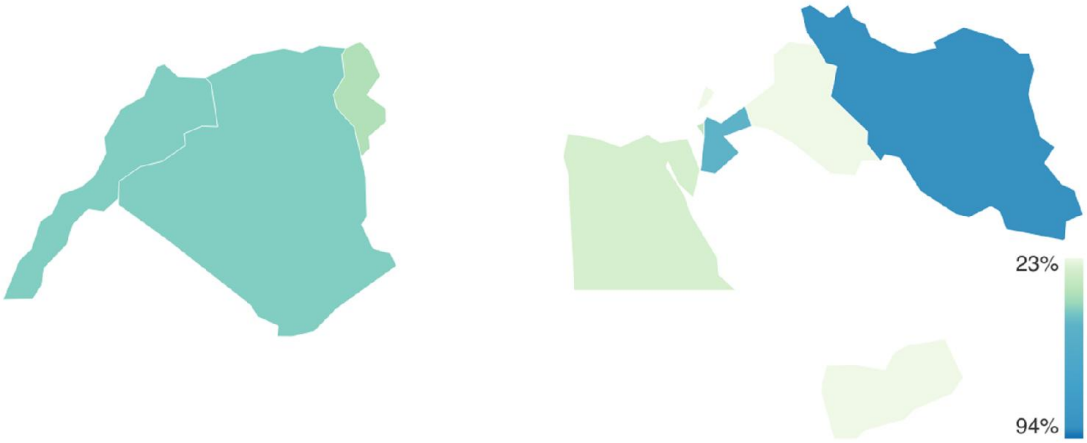


استخدام الخدمات المالية في الجزائر في 2021 - المؤشر العالمي للشمول المالي

رسم: بوابة الشمول المالي للتنمية

أما ملكية الحسابات في الجزائر فتبقى ضعيفة استنادا الى المؤشر العالمي .

الشكل رقم 7- 1 نسبة ملكية الحسابات في الشرق الأوسط شمال افريقيا



ملكية الحسابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2021 - المؤشر العالمي للشمول المالي

خريطة: بوابة الشمول المالي للتنمية

أما تطور عدد ألات الصرف الألي فقد جاءت تصاعدية بل تضاعفت نتيجة لدخول البطاقات الذهبية لبريد الجزائر في الإحصائيات ابتداء من سنة 2020.

الجدول رقم 1- 6: عدد أجهزة الصرف الألي في الجزائر الى غاية 2023/03.

نشاط السحب على الجهاز النقدي

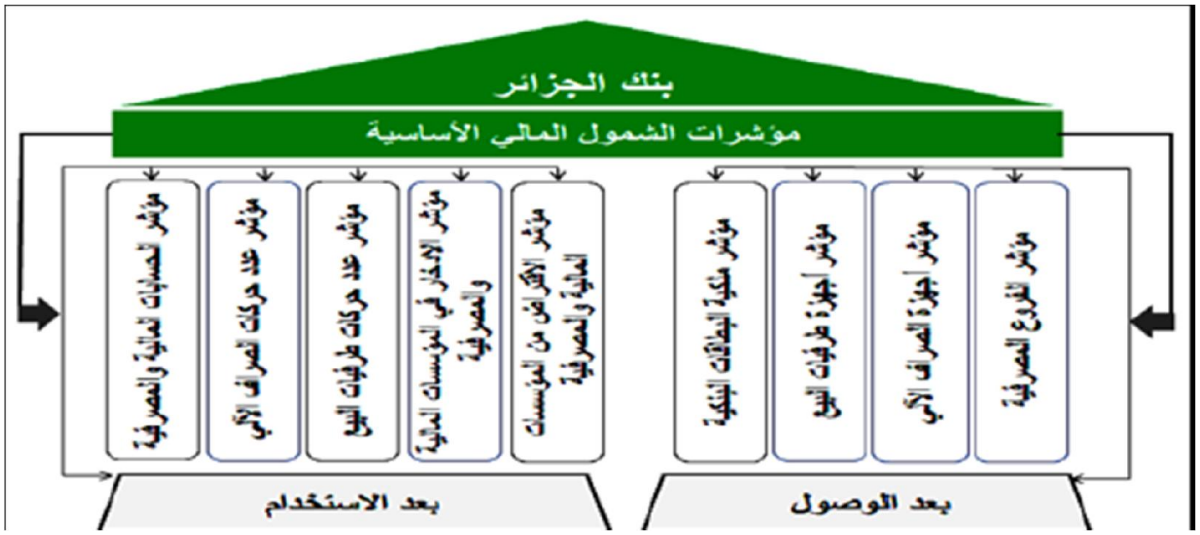
السنة	العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي البيبنكية العاملة
2016	1 370
2017	1 443
2018	1 441
2019	1 621
2020	3 030
2021	3 053
2022	3 658
الى مارس 2023	3 713

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الالي https: //giemonetique.dz/ar/activite- retrait- sur- atm

المبحث الثالث: استراتيجية الجزائر في تعزيز الشمول المالي المصرفي.

يعتمد بنك الجزائر لقياس الشمول المالي على ثلاثة أبعاد هي: الوصول الى الخدمات المالية، استخدامها، جودتها، يجب الاشارة الى أن بنك الجزائر يعتمد في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات التي تعد رئيسية تتلاءم مع النظام المالي المصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسين: الوصول الى الخدمات المالية، استخدامها، الشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل رقم 8- 1: مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر



المصدر: بوزانة أيمن حمدوش وفاء، مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبة، المجلد 06 العدد 01

سنة 2021 الصفحة 467.

ومنذ سنة 2017 تبنى بنك الجزائر عدة استراتيجيات أهمها :

***استراتيجية خاصة بالحسابات بالعملة الوطنية**[1].

- المراسيم التنفيذية التي أصدرتها الحكومة ابتداء من سنة2005، 2018 التي نصت على ضرورة استخدام وسائل الدفع القانونية في المعاملات التي تفوق قيمتها 50000.00 دج،

[1] – عمار ياسين أوسياف، الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد97 شهر جوان 2020، الصفحة 123.

500000.00دج 1000000.00دج على التوالي، إلا أن بعضها ألغي و البعض آخر فشل في تحقيق الهدف المرجو لانعدام الصرامة في تطبيق القوانين، أو نقص الإمكانيات اللزمة لاستخدام وسائل الدفع.

- دعم حق كل مواطن جزائري في فتح حساب و الاستفادة من الخدمات المصرفية القاعدية المرتبطة به، الا أن بعض المصارف كانت ترفض فتح الحسابات لفئات معينة، بسبب الفهم الضيق للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، ناهيك عن تشديد الإجراءات المتعلقة بعمليات الإيداع، و عدم الاستجابة لعمليات السحب في حينها خاصة ما يتعلق بالمبالغ الكبيرة.

- تعبئة الموارد المالية من أجل تمويل المشاريع الإنتاجية بدمج أعوان اقتصادية جديدة(مؤسسات و أفراد) في القطاع المصرفي، كمصدر لتوسيع الادخار الوطني و تقنينه من خلال وضع برنامج الامتثال الضريبي الطوعي.

- القرض الوطني من أجل النمو الاقتصادي: هو عبارة عن تمويل داخلي، تحدد فيه مدة الاستثمار و قيمة السندات التي سيتم إصدارها من طرف الخزينة العمومية، تأخذ هذه الأوراق شكلين مختلفين(اسمية لحاملها) مع ضمان تسييلها قبل تاريخ استحقاقها.

***استراتيجية خاصة بالحسابات بالعملة الصعبة :**

أما فيما يخص الحسابات بالعملة الصعبة، يواجه أصحابها العديد من العقبات في بعض المؤسسات المصرفية، بالرغم من حرية التصرف التي تخولها القوانين في هذا النوع من الحسابات، لما لها من أهمية على الاقتصاد الوطني(407 مليون حساب بها ما يعادل 5 مليار دولار)، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، و هذه جملة من الصعوبات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر :

- عملية فتح الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص غير آلية، حيث ترفض بعض المصارف فتح هذا النوع من الحسابات للزبائن الجدد، أو تشترط عليهم بالمقابل فتح حسابات بالعملة الوطنية.

– اشتراط وثيقة تثبت السفر في عمليات السحب.

– اشتراط تصريح من البنك المركزي قبل القيام بتحويلات الى الخارج، حتى إن كانت لغرض تسوية بعض المصاريف، كالعلاج أو الدراسة أو أي نفقات أخرى.

– طلب وثائق ثبوتية في عمليات الإيداع، سواء تعلق الأمر بالتحويلات المستلمة من الخارج أو بعمليات الإيداع نقدا، و في عدة أحيان تقوم المصارف بإرجاع التحويلات المستلمة الى مصدرها أو تقوم بتحويل القيمة المستلمة آليا الى الدينار.

– نقص في الأوراق النقدية ذات القيم الصغيرة، خاصة التي تقل قيمتها عن 50 أورو.

– عدم القدرة على مواجهة عمليات السحب في أغلب الأحيان، بحجة عدم توفر المصرف على العملة الصعبة، خاصة إذا تعلق الأمر بالدولار الأمريكي في المصارف العمومية.

– بعض المصارف تشترط على زبائنها عند القيام بإيداع مبالغ بالعملة الصعبة، ملئ استمارة اسمية يسجل فيها الرقم التسلسلي لكل ورقة نقدية، كإجراء احترازي يستعان بها في حالة ظهور أوراق نقدية مزورة، فهذا الإجراء يثقل كاهل الزبون، خاصة إذا علمنا أن كل الوكالات تتوفر على جهاز كشف الأوراق النقدية المزورة.

وقد ركز السيد محافظ بنك الجزائر في بيانه بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الموافق ل 2020/04/27

– التأكيد على بناء تعليم يعزز الشمول المالي كمرحلة أولى تحسيس تعليم فئة الشباب مبادئ و أصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة.

– التركيز مع البنوك المؤسسات المالية على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي.

- تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامج البنوك و التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية تحسيسية للتعريف بمختلف المنتجات البنكية.

- عدم إغفال الطبيعة الجغرافية للجزائر ذلك بتوسيع شبابيكها الى كل مناطق الوطن.

- قيام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي أهمها النظام 20- 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يخص المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني.

- اصدار نظام 20-01 بنفس التاريخ ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية(بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية ...الخ)

هذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير النقدية من جهة و دفع البنوك العاملة على الابتكار و تقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

المبحث الرابع: تحدي و افاق الشمول المالي في الجهاز المصرفي الجزائري.

يمكن تلخيص تحدي الشمول المالي و افاقه للبنوك التجارية في النقاط الأتية :

***على مستوى الدولة :**

- ضرورة وجود الإرادة السياسية لجعل سنة 2023 سنة الإقلاع الاقتصادي كما صرح بها السيد رئيس الجمهورية من جهة و تبني خطوات للإصلاح النظام المصرفي الجزائري و تفعيل دور البورصة من جهة اخرى.

- تبني الدولة الانتقال الى الجيل الخامس من الاتصالات و دعم مسار إتاحة خدمات الأنترنيت فائق السرعة للجميع و خاصة تجنب الانقطاعات المعروفة.

- بناء قواعد البيانات وطنية (خصوصا أن مكاتب الاستعلام الائتماني لم تعد تؤدي دورها الفعال) تحتوي على معظم البيانات الشخصية لمستهلكي الخدمات المالية التي تلبي متطلبات أعرف عميلك، على ان يتم ربط هذه القاعدة مع المصارف المؤسسات المالية الأخرى ذات العلاقة عبر بوابة البنك المركزي لتستخدمها البنوك و المؤسسات المالية لتسهل بها اجراءات فتح الحسابات و تنفيذ العمليات المالية و مراقبتها من خلال الاطلاع على بيانات العملاء دون إرهاق أو إزعاج المستهلكين.

- تفعيل الدور التنظيمي للدولة في مجال حماية الشركات العامة و الخاصة و الافراد خاصة في قطاعات حساسة كالاتصالات و الخدمات المالية و البنكية بما يدعم التعميم لخدماتها دون إعاقتها بسبب الحذر المفرط، و بما يعزز الشفافية الموثوقية و الأمان، حيث لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون محاربة الجرائم الإلكترونية وتعزيز الأمن المعلوماتي و وجود أطر ضبط شاملة و شفافة.

***على مستوى بنك الجزائر :**

- بناء استراتيجية وطنية حديثة للشمول المالي في ظل التحولات التي تفرضها التطورات السياسية (الحرب الأوكرانية) و التطورات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية و الابتكارات و متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

- تشجيع الشمول المالي الرقمي.

- تبني سياسات لزيادة مستويات الوصول المالي بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنويع المنتجات المالية و المصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة الشمول المالي للأفراد المشروعات.

- مواصلة تبني الإصلاحات الهادفة الى تعزيز المنافسة المصرفية و إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي من قبل المستثمرين الجزائريين أو الأجانب.

- تشجيع الثقافة المالية و الوعي المصرفي قصد القضاء على ظاهرة الاكتناز.

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تعزيز الشمول المالي، و العمل على تطوير الخدمات المالية و المصرفية بما يتوافق مع حاجة المجتمع و قدراته المالية.

***على مستوى البنوك التجارية :**

- تعزيز البنية المالية التحتية بالأخص الشبكة المصرفية، وسائل الدفع و أنظمة التسوية، آليات معالجة ملفات القروض.

- تعزيز الاستثمار في العنصر البشري ان على مستوى التكوين الأولي أو على مستوى التكوين الدوري وخاصة التسويق المصرفي.

- تعزيز الحماية المالية للزبون كالمحافظة على خصوصيات الزبائن، تعامل مع شكاوى الزبائن

و توفير كل المعلومات في سبيل تحقيق الشفافية و المنافسة الشريفة.

- تنويع المنتجات المالية تطويرها.

- تعميم الصيرفة الإلكترونية في كل البنوك بكل الوسائل لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحاليين أو الجدد.

- الاهتمام بالانتشار الجغرافي للبنوك و مؤسسات التأمين و فروعها، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية و المصرفية لأكبر شريحة من العملاء خصوصا مع صعود 10 ولايات جديدة.

- الاهتمام بالتسويق الرقمي خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حيث أصبحت أداة قوية للتسويق تساعد على الربط المباشر بالعملاء فمثلا التسويق بواسطة **Tiktok** (مثلا) في البنوك أثبت فعالية في جذب العملاء و نشر الوعي و الثقافة المالية المصرفية و مساعدة الشباب على تطوير عادات جيدة لإدارة الأموال منذ بداية حياتهم العملية و ينقل لهم المبادئ الثلاثة للإدارة السلمية للأموال(تتبع إنفاقك، سداد الديون، الادخار للمستقبل).

– الاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدمة خصوصا عبر الهواتف المحمولة التي أصبحت تعد جزاء من كسب الدخل.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذ الفصل واقع الشمول المالي في النظام المصرفي و طرق قياسه ثم استراتيجية الجزائر في قياس الشمول المالي و هي الوصول الى الخدمات و استخدامها و جودتها ثم استراتيجية بنك الجزائر الخاصة بالحسابات المصرفية بالعملة الوطنية و العملة الاجنبية ثم حددنا أهم التحديات التي تواجه نجاح الشمول المالي و المصرفي الجزائري إن على مستوى الدولة أو على مستوى بنك الجزائر و البنوك التجارية المعتمدة.

الخاتمة

الخاتمة

بدأت الجزائر تستشعر أهمية الشمول المالي في السياسة المالية للدولة و من هذا المنطلق يقع على عاتق بنك الجزائر العبء الكبير لتطوير و عصرنة النظام المصرفي الجزائري و الدفع بالبنوك المعتمدة الى المزيد من تحقيق معدلات شمول أكبر من خلال رسم و عصرنة استراتيجيات جديدة حتى ينعكس الشمول المالي ايجابيا على كل المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

ولا يتسنى كل هذا الا بتوسيع استخدام التكنولوجيات الحديثة و تشجيع الابتكار و الابداع لمنتجات مالية مختلفة، كتشجيع المنتجات التمويلية الاسلامية، و ضرورة تطوير الخدمات الرقمية الى جانب التدريب و التأهيل المتجدد لموظفي القطاع المصرفي.

اختبار الفرضيات :

- الفرضية الاولى غير صحيحة، والتي مفادها، أن القطاع المالي المصرفي في الجزائر له القدرة على الوصول الى فئات مختلفة من المجتمع. ذلك لان معدلات الشمول المالي بالجزائر لا تزال متوسطة، والخدمات المالية الرقمية ضعيفة.

- الفرضية الثانية صحيحة، والتي مفادها ان بنك الجزائر يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال القواعد التي يتبناها.

- الفرضية الثالثة، صحيحة والتي مفادها ان البنوك التجارية الجزائرية تؤدي دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال تطوير وتنويع الخدمات المصرفية والتحول الى الخدمات الرقمية.

نتائج الدراسة :

- البنك المركزي هو القاطرة التي تدفع الشمول المالي و البنوك التجارية، و هي تجسيد لنجاح الشمول المالي.

- وجود علاقة تكاملية بين البنك المركزي و البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي.

- ضرورة رسم استراتيجية واضحة لتعزيز الشمول.

التوصيات :

- رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر.
- ضرورة التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية و المصرفية.
- تحسين الاطر القانونية و التنظيمية و حماية سلامة بيانات المستعملين لزيادة الثقة في المعاملات و الخدمات المالية.

أفاق البحث:

يعتبر موضوع الشمول المالي واسع و عميق و متشعب و ذو صلة متعددة بعدة مواضيع اخرى وفي هذا الصدد يمكن ان نقترح عناوين لبحوث مستقبلية كم يلي :

- أثر الشمول المالي و المصرفي على جودة الخدمات المصرفية.
- أثر الشمول المالي على التجارة الالكترونية.
- أثر الشمول المالي على المشروعات الاستثمارية.

المراجع

المراجع

–الكتب

1–الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص11.

2– خليل عبد القادر– مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي– ج2– ط2– الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية– 2014.

- **الرسائل و الأطروحات :**

1 – دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة البنك المركزي الأردني، كمال طهير، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي بنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021.

2– زينب عوض الله أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص138.

- **المقالات و المداخلات:**

1–سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)فلسطين، 2016

2–واقع الشمول المالي تحدياته– الأردن الجزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد04، العدد2، 2020،

3 – عمار ياسين أوسياف ،الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعوقات الحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ، شافية شاوي، العدد97 ، سنة2020،

4– بن قيدة مروان، بوعافية رشيد–واقع آفاق الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، 2018.

5–بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عزالدين، 2019 أسس متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد2، ديسمبر2019

6- بشار أحمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان اربيل في العلوم الإدارية المالية، أيام 28/27 فيفري 2018.

7- جلال الدين بن رجب، دراسة حول المؤشر المالي تقدير العلاقة بين الشمول المالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.

8- أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2017) باستعمال نموذج (ARDL)، مجلة الاستراتيجية التنمية، المجلد10، العدد 04، جويلية2020.

9-عبد الحليم عمار غربي، الشمول المالي المصرفي الإسلامي الاقتصاديات العربية نموذجا- منشورات الغربي المجانية، جانفي2021،

10-عبد الحليم عمار غربي- نحو اطار مفاهيمي للشمول المالي المصرفي الإسلامي- جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض- السعودية- 2020،

11-بان صلاح الصالحي- دور البنك المركزي في مالية الدولة، بغداد، جامعة بغداد، 2012

12- بروش شايب- دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام في تفعيل أنشطة البنوك التجارية- وحدة بحث تنمية الموارد البشرية- جامعة سطيف2، 2022

13- فلاق صليحة- حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي- المجلد07- العدد 04 ديسمبر 2019، ص 11

14- العربي نعيمة- قديد فوزية، الهندسة المالية للبنوك المؤسسات المالية كدعامة لتعزيز الشمول المالي، أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة أحمد دراية- أدرار، 25/24 ماي2021، الجزء الثالث، ص 184.

15- بوطلاعة محمد- ساعد بخوش حسينة- بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي تحدياته، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد 04 العدد 2 السنة -2020.ص151.

16- رشيد نعيمي عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، المجلد 05 العدد 02 – سنة 2021 ص 237.

17- عمار ياسين أوسياف، الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد97 شهر جوان 2020، الصفحة 123.

الدراسات و البحوث :

--موقع البنك الدولي- جناح الشمول المالي- 2022.

- استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي- صندوق النقد العربي- رقم100- لسنة 2019.

- صندوق النقد العربي، فرص تحديات النفاذ الى الخدمات المالية المصرفية التمويل في الدول العربية، ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية مؤسسات النقد العربي، الكويت، 2012/10//01.

- الأستاذ خليل عبد القادر- محاضرات مقياس الإصلاحات المالية والبنكية في الجزائر-جامعة المدية- 2020/2019.

- اوصغير لويزة، مطبوعة محكمة في مقياس اقتصاد بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2018- 2019.

- محاضرات الاستاذ غزازي عماد- جامعة المدية- 2021.

-المواقع الإلكترونية

- مطبوعة الشمول المالي -بنك الجزائر--سنة 2023.

www.bank-of-algeria.dz

- البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2013،

www.World bank.org

- موقع صندوق النقد العربي- 2019.

https://www.amf.org.ae/ar

- إحصائيات تجمع النقد الالي https: //giemonetique.dz/ar/activite- retrait- sur- atm